وفيهم ذلك الحافظ ابو زرعة فانه ذكر النووي عنه انه قال تطرق يريد مسلما لاهل
البدع علينا فيجدون السبيل بان يقولوا اذا احتج عليهم بحديث ليس هذا
في الصحيح قال سعيد ابن عمرو راوي ذلك عن ابي زرعة فلما رجعت الى نيسابور
ذكرت لمسلم انكار ابي زرعة فقال مسلم انما قلت صحيح قال سعيد وقدم
مسلم بعد ذلك الري فبلغني انه خرج الى ابي عبد الله محمد بن مسلم ابن وارة فجافاه
وعاتبه على هذا الكتاب وقال له نحوا مما قاله ابو زرعة ان هذا تطرق لاهل
البدع فاعتذر مسلم وقال انما قلت هو صحيح ولم اقل ان ما لم اخرجه من الحديث
فهو ضعيف ذكر هذا النووي في شرح مقدمة مسلم مفرقا **قلت قد انتقد**
ما حدسه ابو زرعة من ذلك التطريق فانه ذكر الحاكم ابو عبد الله في خطبة المستدرك
ما لفظه انه صنف الشيخان في صحيح الاخبار كتابين مهذبين انتشر ذكرهما
في الاقطار ولم يحكما ولا واحد منهما انه لم يصح من الحديث غير ما اخرجه وقد
نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الاثار بان جميع ما صح
عندهم من الحديث لا يبلغ عشرة الاف حديث وهذه المسانيد المجموعة
المشتملة على الف جزء او اكثر كلها سقيمة غير صحيحة انتهى فهذا هو الذي حدسه
ابو زرعة وغيره قد وقع وفي قوله عشرة الاف اشعار بعدة احاديث
الصحيحين فكان هذا هو من الحوامل لاهل الحديث على التعرض لذكر ان
الشيخين لم يستوعبا الصحيح في كتابيهما اما البخاري فقوله احفظ
مائة الف حديث صحيح وكون الذي اخرجه في كتابه لا يبلغ عشر ما ذكره
صريح في انه لم يستوعب الصحيح ان قلت قول الحاكم في مواضع من المستدرك في الحديث
على شرطهما

على شرطهما ولم يخرجاه يشعر بخلاف ما نقل عنه في الخطبة والا فلا فائدة لقوله ولم
يخرجاه **قلت لعله** لم يسق قوله ولم يخرجاه مساق الاعتراض عليهما
بانهما لم يخرجاه بل ذكر ذلك اخبارا بانهما لم يخرجا كل ما كان على شرطهما فهو كالا
ستدلال لما قاله في خطبته من انهما لم يستوعبا الصحيح ولا التزما ذلك
وقد جرا على هذا الوهم اعني انهما حصرا الصحيح السيد علي ابن محمد ابن ابي
القاسم في ترسله على المصنف بالرسالة التي رد عليها بالعواصم فانه قال وقد
تعرضوا لحصر الصحيح فما لم يذكروه غير صحيح عندهم ولكنه زعم انهم قالوا
انما الصحيح محصور في الكتب الستة فزاد الى الوهم الاصلي وهمين طاريين
وقد بين المصنف الرد عليه في العواصم بما يفيده ما ذكرناه وقال النووي
في شرح مسلم ما معناه انه وقع اختلاف بين الحفاظ في بعض احاديث
البخاري ومسلم فهي مستثناة من دعوى الاجماع على صحة حديثهما
كأن المصنف نقل كلام النووي ايضاحا لكلام ابن الصلاح حيث قال لمن لم
يوجد اجتماعهما في بعض احاديث كتابه عند بعضهم ومن هنا تعلم انه كان
ينبغي للمصنف ان يزيد فيما نقله في اخر المسئلة الاولى حيث قال والمراد
ما اسنداه دون التعاليق والتراجم قيدا وهو دون الاحاديث التي اختلف
فيها وهذا الذي نسبه المصنف الى النووي نقله النووي عن ابن الصلاح
فانه قال في اثنا كلام نقله عنه فاذا علم هذا فما اخذ على البخاري ومسلم وقدح
فيه معتمد من الحافظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الاجماع على تلقيه بالقبول
وما ذاك الا في مواضع قليلة سننبه على ما وقع في هذا الكتاب منها ان شا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)